الأزمة السورية بعد قرار مجلس الأمن 2118 (2013)

فريق البحث:

د. سمير التقي (مدير مركز الشرق للبحوث)

د. عارف دليلة

حسام ميرو

إبراهيم الأصيل

منير الريّس

30 سبتمبر 2013

وضع صدور قرار مجلس الأمن رقم 2118 في 27 سبتمبر (أيلول) 2013 لتفكيك الترسانة الكيماوية للنظام الأزمة السورية حيّز التدويل عملياً، وأصبحت أحد الملفات الرئيسية على الساحة الدولية، حيث دخلت هذه الأزمة في تفاعلات جديدة بناءً على المعطى الدولي الأخير، ومن المتوقّع أن تعيد الكثير من القوى السياسية السورية حساباتها، سواءً في المعارضة أو الموالاة، خاصة أنّ "جنيف 2" أصبحت في موقع اهتمام دولي كبير. فقد تعذّر اقليمياً ودولياً الخروج من الصراع وفقاً للآليات التي كانت مطروحة خلال العامين والنصف الماضيين، كما أدّى المعطى الأمريكي بكل ما حمله من متغيرات إلى بلورة الكثير من الحسابات، وفي هذه الورقة محاولة لتحليل أبعاد الأزمة السورية بعد قرار مجلس الأمن المتعلّق بالأسلحة الكيماوية للنظام السوري.

الوضع الدولي المحيط بالأزمة السورية:

أحدثت مذبحة الأسلحة الكيماوية أثراً كبيراً على سياق الأزمة السورية وسرّعت ايقاعها. فقد شكّلت صدمةً سمحت بكشف واقع التوافقات الدولية، وأسفرت عن إيضاح الولايات المتحدة لأولوياتها بشكل واضح، سواءً:

1. فيما يتعلّق بالتوافق مع روسيا، والحاجة لتفاهماتٍ معها، فيما يخص الملف النووي الإيراني من جهة، ونفط وسط آسيا من جهة أخرى، واحتواء الصين من خلال تحالف أمريكي روسي من جهة ثالثة.
2. أو فيما يتعلّق بالعمل على الاحتواء السياسي والدبلوماسي والاقتصادي لإيران، والعمل بأقصى ما يمكن من أجل تجنّب اللجوء إلى القوّة معها، وإنّما الاعتماد على التوافقات والضغوط كوسيلة وحيدة لممارسة السياسة تحت إدارة أوباما.

وبذلك نستطيع القول إن الأزمة السورية قد أصبحت أزمة دولية بامتياز بعد أن أدّى استخدام النظام السلاح الكيماوي وانتقال الصراع من صراع داخلي واقليمي إلى صراع دولي تدخل فيه المصالح الدولية كفاعلٍ رئيسي في تحديد ملامحه.

وبالنسبة للولايات المتحدة فإن الرئيس أوباما يحاول أن يوحي بأنّه قد بدّل موقفه في إدارة الأزمة. فبعد أن اتّكل على القيادة من الخلف تاركاً لروسيا القيادة الفعلية في الشأن السوري، بدأ يوحي بأنّه

راغب في الانتقال إلى دور أكثر فعالية في إدارة الأزمة، وأن الولايات المتحدة أصبحت تتعامل مع الإدارة الروسية كشريك على قدم وساق في إدارة الأزمة السورية.

لكن على التوازي من ذلك، تسعى للعمل الإدارة الأمريكية إلى تعزيز سياستها على أربعة محاور:

1. دعم الكتائب المقاتلة المعتدلة من الجيش الحر بقيادة هيئة الأركان والعميد سليم ادريس.
2. تشجيع الاشتباك والمواجهة بين الجيش الحر والمتشدّدين من المجموعات المقاتلة المرتبطة بالقاعدة (دولة الإسلام في العراق والشام).
3. السعي لتحضير شبكة واقية من بنية الدولة لمجابهة احتمال انهيار النظام بشكل مفاجئ.
4. التمهيد لجنيف 2.

وفي حين يتركز الهدف الرئيسي من دعم الولايات المتحدة للمقاتلين المعتدلين في الجيش الحر لقمع أو تحييد القوات المتطرفة، فهناك رأي يقول بأن الجيش السوري الحر لن يتمكّن من تصفية المتطرّفين، بل ثمة معلومات يجري تداولها بأنّ بعض الأوساط في البنتاغون تبحث في احتمالات توجيه ضربات في مراحل لاحقة للقوى المتطرفة على الأرض السورية فيما لو شعرت بالخطر من احتمال تورطها في اعمال ضد الولايات المتحدة. حيث تدل تجربة كينيا الأخيرة على أن تحوّل دولة ما إلى دولة فاشلة وانهيار النظام العام فيها سيؤدي عاجلاً ام آجلاً إلى تهديد لأمن الدول المجاورة والولايات المتحدة على حد سواء، غير أنّ استمرار الاستعصاء الداخلي وتأخّر التوافقات الدولية من شأنه أن يمنح النظام المزيد من عوامل الاستمرار دون أن يعني ذلك قدرته على حسم الصراع.

وفي حين وضعت التطوّرات الأخيرة الملف السوري على طاولة مجلس الأمن لتصبح المشكلة السورية مشكلة دولية رئيسية، نلاحظ أن الولايات المتحدة وروسيا لا تمتلكان في المرحلة الراهنة أية إمكانية سوى إدارة الأزمة وليس حلّها، فكلتاهما لا تملكان الروافع اللازمة للحل بالنسبة لطرفي النزاع.

وبالمقابل، تتصرف روسيا الآن من منطق المنتصر أمام ضعف الإرادة السياسية للإدارة الأمريكية، لكنّها تدرك في ذات الوقت أنّها لن تستطيع جرّ الولايات المتحدة لحرب تغرق فيها مثل أفغانستان، ممّا يدفع روسيا للبحث عن بديل لبشار الأسد. فالهدف الرئيسي بالنسبة لها أن تسعى بكل قوتها من أجل منع قوى المعارضة من الاستفراد بالسلطة في سوريا، في حين يراهن الأمريكيون على

مخرج يسمح بتعزيز مكانة بعض القوى الموالية لهم في المعارضة. وتبقى هذه هي نقطة خلاف رئيسية بينهما.

الأزمة السورية في بعدها الإقليمي:

ترى الدول الإقليمية أن مصالحها ستتأثر بشكل كبير إن تم الحل بمعزل عنها، وتملك هذه الدول، ومنها السعودية وقطر وتركيا، روافع كبيرة موالية لها على الأرض في سوريا، ولا ترى أنها مضطرة للتنازل عن مصالحها، بل تجد أن الولايات المتحدة وروسيا هما اللتان تحتاجان لدول المنطقة وليس العكس. وهذا أمر يمكن أن نلاحظه من خلال سلوك القوى على الأرض بالرغم من الشدّ والجذب بين السعودية وقطر.

ولا تبدو المملكة العربية السعودية وغيرها من دول المنطقة مرتاحةً لشكل إدارة المعركة في سوريا من قبل أوباما. بل يبدو من الواضح أنها غير مرتاحة للطريقة التي يتم بها الدفع نحو "جنيف 2"، وهي تملك في هذا السياق روافع كبرى لا تملكها غيرها من الدول.

وتمتلك أوساط نافذة في المملكة العربية السعودية القدرة على تحويل مسار العملية السياسية بشكل يضمن مخرج للأزمة السورية يحقّق توافقها في بعدها العربي والاقليمي.

بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي فالمشكلة مع إيران لا تقتصر على ملفها النووي، وإنما في طموحاتها التوسعية. وإذ تسعى الولايات المتحدة لحل المشاكل بينها وبين إيران وحدهما، فإنها لا تحاول حل المشاكل الناجمة عن سياسة إيران في المنطقة، حيث أصبح حيّز المناورة الاستراتيجية لدول المنطقة ضيقاً، كما أصبح الحيز الاستراتيجي أقل ثباتاً في دول الخليج.

تقييم للوضع على الصعيد الداخلي السوري:

بالنسبة للقوى الداخلية السورية، نلاحظ أن عناصر الحل لم تنضج بعد بالنسبة لأي من الأطراف الداخلة في النزاع، طالما أن المعركة على الأرض لا تزال بعيدة عن الحسم، بالرغم من ارتفاع معنويات القوى الموالية للنظام ممّا يجعلها أكثر تشدّد أكثر فأكثر ضد القبول بالحدّ الأدنى من الحلول التوافقية.

أما على الأرض فمن المؤكد أنّ المعركة لا تسير في صالح النظام، وإن كانت لا تسير أيضاً في صالح المعارضة، ممّا يرجّح استمرار المآل العفوي للأحداث، وهو ما يعني عملياً ذهاب البلاد نحو هاوية التفكك والانهيار.

وإذ نقول إن جميع الأطراف في النزاع داخل سوريا لا تزال غير مستعدة للبحث عن أرضية مشتركة للمخرج الآمن للبلاد، وأن العوامل المهيئة لهذا المخرج لم تنضج بعد، فإن أي اتفاق سيكون مرهوناً بمدى توصل طرفي النزاع لإدراك استحالة الانتصار الناجز المتفرد في هذا النزاع. إذ أنّ أيّ اتفاق في "جنيف 2" غير ممكن دون أن يحمل في طياته اتفاقاً على الجانب العسكري، وهو أمر لم تتهيأ مقوماته الموضوعية على الأرض حتى اللحظة، وبذلك سيستمر النزاع العسكري بجانب العملية التفاوضية.

كما أنّ دخول المفتشين الدوليين إلى سوريا يعني أن السيادة السورية فُتحت على سلطات دولية، الأمر الذي سيعطي للمفتشين امكانية القيام بزيارات مباشرة على الأرض، وستستمر الولايات المتحدة بالتلويح بالمقصلة الدولية إذا تلاعب نظام الأسد أو رفض عرض كافة مواقعه للتفتيش، ويبقى هذا الصراع خاضعاً لميزان القوى بين بوتين وأوباما، مع احتمال أن تبدّل الولايات المتحدة موقفها في اللحظة التي تستطيع أن تضع يدها على الكيماوي السوري.

ومن الواضح أن قوى الثورة السورية تخشى من احتمالات أن تؤدي التوافقات الأمريكية الروسية لحل غير منصف في حدّه الأدنى المقبول بالنسبة لها، وبالتالي لا تستطيع القوتان الدوليتان الكبيرتان في الأزمة السورية خلق عناصر الحل ما لم يخلقها السوريون أنفسهم بالتزامن مع حدوث توافقات إقليمية.

أسئلة برهن المستقبل:

يبرز عدد من الأسئلة المرتبطة بالداخل السوري في سياق "جنيف 2":

إلى متى يبقى بشار الأسد قادراً على إدارة بلد بهذا المستوى من الانهيار، مع استمرار عوامل تفكّك الدولة.

ما هو مصير فوضى السلاح في الداخل السوري؟

كيف يمكن لجنيف التي يشارك فيها ممثلو بشار الأسد أن يقبلوا بالوصول لإتفاق سياسي جوهره خروج الأسد من السلطة؟

هل بإمكان المعارضة بتنوّع أطيافها أن تصل إلى مشتركات فيما بينها حول طبيعة المخرج السياسي (ثوابته ومحدّداته)؟

ومن المتوقّع أن يُعاد اصطفاف القوى السياسية والعسكرية للمعارضة تهيئةً لدخول "جنيف 2"، مع التأكيد على أنّ القلق ما يزال يشكّل عنصراً أساسياً في المشهد السياسي الإقليمي، خاصةً أنّ مآلات الاتفاق سترسم إلى حدٍّ بعيد منظومة الأمن والاستقرار في المنطقة وستظهر طبيعة التحالفات المستقبلية.